الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

No. 5151 | الإثنين | 16 شوال 1446 هـ | 14 أبريل 2025 م | السنة الثامنة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

في افتتاح البرنامج التدريبي حول تطبيقات هذا التطور المهم في النفط والغاز

جمال اللوغاني: التحول الرقمي أسهم في تحقيق الاكتشافات النفطية الأخيرة بالكويت

أكد الأمين العام لمنظمة الطاقة العربية المهندس جمال اللوغاني، أن التحول الرقمي واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في دولة الكويت أسهما في تحقيق اكتشافين عملاقين للنفط والغاز هما "النوخذة1- و ا لجليعة 2 -" باحتياطيات تقارب 4 مليارات برميل من النفط.

جاء ذلك في كلمة للمهندس اللوغاني أمس، خلال افتتاح فعاليات البرنامج التدريبي بعنوان "التحول الرقمي وتطبيقاته في قطاع النفط والغاز" بتنظيم مشترك بين منظمة الطاقة العربية "اوابك سابقا" والشركة الهندسية للصناعات البترولية والكيماوية المصرية إنبي

وأكد اللوغاني أن تطبيق التقنيات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وتحليل البيانات يسهم في تطوير عمليات الاستكشاف والإنتاج والتوزيع مما يؤدي إلى تحقيق نتائج أفضل في كل المجالات مشيرا إلى أهمية البرامج التدريبية التي تقيمها المنظمة بالتعاون مع شركة (انبي) في تطوير مهارات وكفاءات الكوادر الوطنية في الدول الأعضاء بالمنظمة.

وأضاف ان هذه المبادرات تسهم في دعم التحول الرقمي ورفع جاهزية قطاع الطاقة العربي لمواكبة المتغيرات العالمية مشددا على أهمية استمرار التعاون العربي في مجال بناء القدرات الرقمية وتعزيز تبادل الخبرات.

وأوضح أن التحول الرقمي هو عملية استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين العمليات والإجراءات وزيادة الكفاءة والإنتاجية وهي أمور تؤدي دورا حيويا في رفع الأداء وخفض التكاليف في قطاع الصناعة البترولية.

واعتبر اللوغاني أن التحول الرقمي ليس مجرد تطبيق للتكنولوجيا بل هو تغيير شامل في الطريقة التي تعمل بها المؤسسات إذ يتطلب تغييرا في الثقافة التنظيمية وتطوير مهارات جديدة لدى العاملين لذلك يأتي التدريب كإحدي الأدوات الأساسية لزيادة المعرفة وتطوير المهارات.

وأشار إلى ما شهدته الدول الأعضاء في المنظمة من تجارب ناجحة في مجال التحول الرقمي ومنها برنامج تطوير وتحديث قطاع البترول في مصر الذي انطلق قبل نحو 10 سنوات وكانت إحدى ثماره تحديث (بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج) من خلال بناء مراكز رقمية وتطبيق نظام تخطيط وإدارة الموارد.

وأكد أن المنظمة تسعى من خلال هذه الدورة التدريبية إلى تزويد المشاركين بالمعرفة والمهارات اللازمة لقيادة التحول الرقمي في قطاع الطاقة عبر تقديم نظرة شاملة على سلسلة القيمة في قطاع النفط والغاز من الاستكشاف والإنتاج إلى التكرير والتوزيع وعبر إيضاح كيفية استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين العمليات وزيادة الكفاءة وآلية استخدام أنظمة تخطيط موارد المؤسسات لإدارة العمليات بشكل متكامل وفعال. وأعرب اللوغاني عن شكره لوزراء الطاقة والبترول في الدول الأعضاء بمنظمة الطاقة العربية على دعمهم الكبير لإنجاح البرنامج التدريبي من خلال ترشيح الكوادر الفنية المتخصصة للمشاركة فيه معتبرا ان ذلك يعكس التزام الدول الأعضاء بتأهيل العنصر البشري ورفع كفاءته لمواكبة التحول الرقمي.

وائل لطفي: البرنامج يركز على استعراض التوجهات العالمية وتسليط الضوء على أحدث التطبيقات الذكية في عمليات الاستكشاف والإنتاج

جمال اللوغاني

ومن جانبه قال رئيس شركة "إنبي" المهندس وائل لطفي في كلمة مماثلة إن البرنامج التدريبي يركز على استعراض للتوجهات العالمية في مجال التحول الرقمي وتسليط الضوء على أحدث التقنيات والتطبيقات الذكية في عمليات الاستكشاف والإنتاج وإدارة العمليات والأصول والسلامة والصحة المهنية وتحليل البيانات إضافة الى آخر حلول الأمن السيبراني وأمن المعلومات.

وأضاف لطفي ان شركات الطاقة تسعى من خلال رفع كفاءة الأصول وتحسين الأداء والإنتاجية لتعظيم الإنتاج وضمان جودة وفاعلية التشغيل موضحا أن ذلك "يتطلب الاعتماد على أساليب رقمية ذكية تعتمد على التخطيط المسبق والتنبؤ بالمعوقات والمشكلات قبل وقوعها".

وأعرب عن أمله أن يتحول البرنامج التدريبي الى منصة حوار وفرصة حقيقية لتطوير القدرات وتوسيع آفاق التعاون بين الشركاء في المنطقة.

ويتضمن البرنامج الذي يستمر خلال الفترة من 13 إلى 15 أبريل 2025 محاور متعددة حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وتحليل البيانات إضافة إلى استعراض تجارب ناجحة من الدول الأعضاء مثل الكويت ومصر في مجالات التحول الرقمي.

ويهدف البرنامج إلى تعزيز معارف ومهارات العاملين في قطاع الطاقة حول تقنيات التحول الرقمي بمشاركة نحو 130 متخصصا من شركات البترول والطاقة بالدول الأعضاء في المنظمة.

في كلمتها الافتتاحية لمؤتمر"شورى - أيوفي التاسع للتدقيق الشرعي"

مروة الجعيدان: نولي اهتماما بالغا بتعزيز البيئة التنظيمية والرقابية للشركات العاملة بأحكام الشريعة

"التجارة" تسعى لتكون الكويت واحدة من أكثر الدول ديناميكية في نمو قطاع التمويل الإسلامي

أكدت وكيل وزارة التجارة والصناعة بالتكليف مروة الجعيدان أن الوزارة تولي اهتماما بالغا بتعزيز البيئة التنظيمية والرقابية للشركات العاملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية منذ انطلاق أول بنك إسلامي في الكويت العام 1977.

وقالت الجعيدان في كلمتها الافتتاحية أمس الأحد، لمؤتمر "شورى – أيوفي التاسع للتدقيق الشرعي"، الذي تستمر أعماله يومين إن الوزارة حرصت منذ ذلك الوقت على مواكبة تطور هذا القطاع الحيوي وفق الضوابط الشرعية.

وأوضحت أن فترة التسعينيات شهدت تأسيس عدد من الشركات الإسلامية التي تطلبت تكييف عقود تأسيسها وأنظمتها بما يواكب الضوابط الشرعية عبر تفعيل الأطر القانونية.

وبينت أنه من الأطر القانونية قانون الشركات الذي يلزم الشركات الإسلامية بتعيين هيئات رقابة شرعية مستقلة واعتماد تقاريرها والإفصاح عنها بكل شفافية كعنصر أساسي في مصداقية أعمالها وضمانا لثقة جمهور المتعاملين والمستثمرين.

وذكرت أن التدقيق الشرعي لم يعد مجرد نشاط فني أو إجرائي بل هو نظام رقابي متكامل يسهم في بناء مؤسسات مالية تحقق التوازن بين الالتزام بالأحكام الشرعية من جهة وتحقيق كفاءة الأداء المؤسسي من جهة أخرى.

وأكدت حرص الوزارة على العمل بشكل وثيق مع الجهات الرقابية الأخرى في الدولة وعلى رأسها بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال ووحدة تنظيم التأمين من أجل توحيد المعايير وتعزيز ممارسات الحوكمة والتدقيق الشرعي.

جانب من حضور مؤتمر شورى - أيوفي التاسع للتدقيق الشرعي

وبينت الجعيدان أن (التجارة) تدعم كذلك ترخيص ومتابعة الأنشطة الداعمة لهذا القطاع مثل شركات الاستشارات الشرعية ومكاتب التدقيق الشرعي الخارجي ما يعكس التزام الدولة بتهيئة بيئة تشريعية وتنظيمية مرنة وموثوقة تدعم الاقتصاد الإسلامي.

ولفتت إلى جهود الوزارة من أجل جعل الكويت واحدة من أكثر الدول ديناميكية في نمو قطاع التمويل الإسلامي إذ تمثل الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية اليوم حوالي 49 في المئة من إجمالي أصول القطاع المصرفي الكويتي بحسب تقرير وكالة (فيتش) للتصنيف الائتماني بنهاية النصف الأول من عام 2024.

وأضافت أن هذا المؤشر لا يعكس فقط توسع التمويل الإسلامي بل يدل أيضا على الثقة المتزايدة التي يحظى بها هذا القطاع محليا ودوليا متوقعة أن يستمر هذا النمو في السنوات المقبلة مدفوعا بالطلب المتزايد على الخدمات المالية الإسلامية وبدعم من سياسات الدولة الرشيدة نحو جعل الكويت مركزا ماليا إقليميا للتمويل الإسلامي.

وأوضحت الجعيدان أن عقد هذا المؤتمر في الكويت بمشاركة واسعة من الجهات الرقابية والخبراء والعاملين في قطاع المالية الإسلامية يشكل فرصة مهمة لتبادل الرؤى وتعزيز التكامل بين التجربة النظرية والممارسة العملية النظر في آفاق تطوير التدقيق الشرعي في ظل التحولات العالمية المتسارعة.

ويناقش المؤتمر (شورى) الذي انطلق منذ العام 2009 قضايا ومسائل في حوكمة الرقابة الشرعية تشتد الحاجة إلى توسيع النقاش واستطلاع أراء الخبراء فيها والوقوف على أفضل التنظيمات والتطبيقات والممارسات.

وتشارك في هذا المؤتمر عدة دول هي الكويت والسعودية والبحرين وقطر وعمان والإمارات ومصر والأردن وتركيا ويتضمن برنامج المؤتمر أربع جلسات علمية متنوعة مستمرة ليومين.

ومن المقرر أن تنقاش الجلسة الحوارية الأولى الاشتراطات المهنية الواجب توافرها للترخيص لنشاط التدقيق الشرعي وسيتم التركيز على عدة نقاط منها التعريف بالجهات الرقابية المانحة لترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي في دول مجلس التعاون الخليجي علاوة على أهمية إصدار الجهات الرقابية للاشتراطات ذات الصلة بالزامية تطبيق معايير التدقيق الشرعي الصادرة عن المنظمات المهنية التي تصدر هذه المعايير.

وستتطرق الجلسة الثانية إلى التدقيق الشرعي الخارجي في القرارات والتعليمات التنظيمية منها العلاقة بين الهيئة العليا للرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الخارجي ومحددات العلاقة بين التدقيق الشرعي الخارجي وهيئة الرقابة الشرعية والتكامل في التقارير الصادرة عنهما.وستبحث الجلسة الثالثة التي ستقام اليوم الاثنين عن مجالات تطوير التدقيق الشرعي في تعليمات الجهات الرقابية على قطاع التأمين التكافلي منها تحليل مقارن لمتطلبات الجهات التنظيمية المختلفة وحوكمة الرقابة الشرعية في شركات التأمين التكافلي علاوة على آليات تعزيز نظام الرقابة الشرعية لشركات التأمين التكافلي في تعليمات الجهات الرقابية.

أما الجلسة الرابعة فتعنى بالتدقيق الشرعي الخارجي وأثره في تطوير حوكمة مؤسسات العمل الخيري والإنساني وزيادة كفاءة نموذج عملها وتدعيم الثقة المرجعية الشرعية في مؤسسات العمل الخيري والإنساني ومدى تأثر التدقيق الشرعي الخارجي بها في مجال تحديد الأهداف والأغراض وآليات العمل

برعاية محافظ المركزي ورئيس مجلس إدارة المعهد باسل الهارون

"الدراسات المصرفية" يفتتح برنامج تدريب الدفعة السادسة من شهادة المدقق الشرعي المعتمد

رنا النيباري متوسطة المشاركين في البرنامج التدريبي

الهارون: هدفنا تعزيز وضمانة التزام البنوك الإسلامية بأحكام الشريعة ومقاصدها

النيباري: التدقيق هو عمل أساسي من أعمال الرقابة الشرعية وحوكمتها

افتتح معهد الدراسات المصرفية الدفعة السادسة من برنامج المدقق المالي الشرعي المعتمد برعاية محافظ بنك الكويت المركزي ورئيس مجلس ادارة المعهد باسل الهارون.

وقال المعهد في بيان صحفي أمس الاحد إن البرنامج أحد برامج مبادرة كفاءة التي أطلقها "المركزي" بالتعاون مع البنوك الكويتية ويتولى إدارتها وتنفيذها معهد الدراسات المصرفية.

ونقل البيان عن محافظ "المركزي" باسل الهارون تأكيده أهمية هذا البرنامج الموجه لرفع كفاءة التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية حيث يعد التدقيق من أساسيات حوكمة الرقابة الشرعية خصوصا في ظل التغييرات التي يشهدها القطاع المصرفي الإسلامي والصناعة المصرفية عامة.

وأضاف الهارون أن هذا البرنامج القيم لتطوير العاملين في مجال التدقيق الشرعي من أهم الموضوعات المطروحة للعاملين في القطاع المصرفي والمالي الإسلامي ويهدف لتعزيز وضمانة التزام البنوك الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

وأشار الى أن بنك الكويت المركزي أصدر في 20 ديسمبر 2016 تعليماته بشأن "حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية"، متضمنة مجموعة العناصر المنظمة لحوكمة الرقابة الشرعية وغيرها من الموضوعات المهمة ذات الصلة.

وأوضح البيان أن البرنامج الذي افتتحته المدير العام لمعهد الدراسات المصرفية رنا النيباري شارك فيه نخبة من العاملين في مجال التدقيق الشرعي في البنوك الكويتية الإسلامية وشركات ومكاتب التدقيق الشرعي الخارجي بالإضافة إلى عدد من المشاركين من جهات مختلفة.

وقالت النيباري وفق البيان إن التدقيق الشرعي هو عمل أساسي من أعمال الرقابة الشرعية وحوكمتها مما يؤكد أهمية تأهيل الكوادر البشرية تأهيلا مهنيا عالية الجودة وبالتالي ضرورة مضاعفة الجهود والمبادرات التي تسهم في رفع قدرات كوادر التدقيق الشرعي في الكويت.

وقام المركزي بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية بإعداد شهادة "المدقق الشرعي المعتمد"، بحيث تغطي مجال التدقيق على أنشطة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بما فيها أنشطة الاستثمار المالي والتأمين بما يحقق لها الشمول في مجالات نشاط الصناعة المالية الإسلامية.

وأشار الى أنه تم الاسترشاد في إعداد هذه الشهادة بأفضل الممارسات وأحدث المواد العلمية كما تتمتع باعتماد بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال ومعهد لندن للصيرفة والتمويل.

"المركزي": مهلة استبدال الإصدار الخامس من النقد الكويتي تنتهي 18 الجاري

أعلن بنك الكويت المركزي إن المهلة الممنوحة لحاملي الأوراق النقدية من الإصدار الخامس لاستبدالها بالإصدار السادس تنتهي بعد 6 أيام وتحديدا في 18 أبريل الجاري "ولا يحق لحامل الإصدار الخامس استبداله بعد هذا التاريخ".

وأوضح "المركزي" في بيان صحفي أمس الأحد، أن استبدال الأوراق النقدية من الإصدار الخامس يتم من خلال الحضور شخصيا للقاعة المصرفية بمبنى "المركزي"، مع اصطحاب مستند الهوية الشخصية وتعبئة النموذج المخصص بذلك.

وأشار الى أن ساعات العمل الرسمية للقاعة المصرفية في مقر البنك الرئيسي من الساعة الثامنة صباحا وحتى الساعة الثانية مساء "ولن يقبل أي طلب استبدال بعد انتهاء المهلة المقررة وذلك حتى يوم الجمعة الموافق 18 أبريل 2025"